منظمة السلام والحرية (PFO)

تقرير متابعة: وضع سنجار والمكون الإيزيدي بعد 12 عاماً على جريمة الإبادة الجماعية (2014 – 2026)

تقييم ميداني ومؤسسي شامل حول النزوح والعدالة وإعادة الإعمار

إعداد وكتابة التقرير:

نيدار سعيد

تقييم ميداني ومؤسسي

2014 — 2026

منظمة السلام والحرية (PFO)

الرصد الميداني · حقوق الإنسان · توثيق المجتمع

جهة الإعداد والرصد الميداني والمؤسسي

جهة الإعداد والرصد الميداني والمؤسسي: أُعدت المادة الاستقصائية والشهادات الميدانية المباشرة الواردة في هذا التقرير بجهود رصدية وميدانية من قبل منظمة السلام والحرية (PFO)، وبالشراكة والاستناد إلى أدلة ورصد مؤسساتي وميداني إخباري ورسمي مستقل، ومنها: تقارير مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين، مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، مشروع "Nobody's Listening"، منظمة ئيمة للتنمية البشرية، منظمة داك لتنمية المرأة (DAK)، تحالف التعويضات العادلة (C4JR)، شبكة سما الإعلامية، منصة نوزين، تحالف "ندى"، وبيانات جنيف والبيانات السياسية لمكونات نينوى.

المحتويات

أولاً السياق التاريخي، التشريح البنيوي للإبادة، والمنهجية الميدانية **03**

ثانياً شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence) **06**

ثالثاً تفكيك خطابات الكراهية وتأثيرها على السلامة النفسية والعودة **11**

رابعاً التقييم القضائي وتفعيل العدالة الدولية والتعويضات **11**

خامساً التحليل السياسي والأمني لتفكيك اتفاقية سنجار 2020 وتصريحات القوى الوطنية **12**

سادساً التوصيات التشغيلية **12**

> **"تسجل الذاكرة الجمعية الإيزيدية هذه الفاجعة باسم "الفرمان الـ 74"، باعتبارها حلقة في سلسلة تاريخية امتدت لأكثر من 73 حملة إبادة وتهميش تعرض لها هذا المكون عبر العقود."**

"تعتمد المنهجية الميدانية لهذا التقرير على مقاربة "التقاطع الميداني والاستقصائي المركب" (Triangulation Methodology) برعاية وتطبيق ميداني مباشر من منظمة السلام والحرية (PFO)." — جميع الشهادات والأرقام والبيانات الواردة في هذا الإصدار منقولة بالكامل كما وردت في التوثيق الميداني.

القسم الأول

أولاً: السياق التاريخي، التشريح البنيوي للإبادة، والمنهجية الميدانية

في الثالث من آب/أغسطس 2014، لم تكن الجريمة التي تعرض لها قضاء سنجار (شنكال) والمناطق المتاخمة له في محافظة نينوى مجرد مناورة عسكرية طارئة ضمن التمدد التكتيكي لتنظيم "داعش"، بل كانت استهدافاً بنيوياً وممنهجاً يهدف إلى محو مكون ديني وإثني أصيل من موطنه التاريخي. تسجل الذاكرة الجمعية الإيزيدية هذه الفاجعة باسم "الفرمان الـ 74"، باعتبارها حلقة في سلسلة تاريخية امتدت لأكثر من 73 حملة إبادة وتهميش تعرض لها هذا المكون عبر العقود. وقد انطوى الانهيار المفاجئ للترتيبات الأمنية صبيحة ذلك اليوم الأسود على انسحاب غير مجدول للقوات المكلفة بالحماية دون تحذير السكان المحليين أو تنظيم دفاع وإجلاء، مما أدى إلى ترك المدنيين العزل وحدهم في مواجهة هجوم كاسح، وتسبب في حصار أكثر من 300,000 إيزيدي في جبل سنجار تحت ظروف مناخية وإنسانية قاتلة، أو الوقوع المباشر في أسر التنظيم. وترتب على هذا التخلي ركود مرير ومطالبات حقوقية ودولية ملحة لفتح جلسات استماع رسمية ومحاسبة القادة المسؤولين عن الانسحاب، ومحاكمة الجناة عن جرائم الإبادة والعبودية الجنسية بدلاً من الاقتصار على اللوائح الشكليّة لمكافحة الإرهاب.

الشكل 1 — أنقاض مدينة سنجار عقب الحرب مع تنظيم داعش؛ لا تزال أحياء بأكملها من القضاء مدمرة بعد اثني عشر عاماً على الإبادة. (صورة من الأرشيف الميداني)

6,417
إجمالي المختطفين
3,548 امرأة وفتاة · **2,869** من الذكور والأطفال

3,593
الناجون والناجيات
1,211 امرأة · **339** رجلاً · **1,074** طفلة · **961** طفلاً

2,558
المفقودون ومجهولو المصير
1,225 امرأة · **1,333** رجلاً — بين مخيمات شمال شرق سوريا ومربعات احتجاز نائية

93 · 5,000+
الشهداء والمقابر الجماعية
29 ناجون من المجازر · **162** رفات مسلمة رسمياً إلى ذويهم

68 · 2,745
الأيتام والمقدسات المدمرة
2,745 يتيماً · **68** مزاراً ومحقداً دينياً إيزيدياً مفجرة

120,000+
هاجروا خارج العراق
بحثاً عن الأمان واللجوء

النزوح الهيكلي والهجرة

135,860
نازحاً داخل المخيمات في إقليم كوردستان

189,337
نازحاً خارج المخيمات داخل الإقليم

120,000+
إيزيدي هاجروا إلى خارج العراق

الأبعاد الرقمية المحدثة والمعتمدة رسمياً:

تتحدد الأبعاد الرقمية المحدثة والمعتمدة رسمياً وفق أحدث البيانات الخاصة بآثار الإبادة والنزوح بالتفصيل التالي:

- **المختطفون والمفقودون:** بلغ إجمالي عدد المختطفين والمقتادين قسراً 6,417 شخصاً (منهم 3,548 امرأة وفتاة و2,869 من الذكور والأطفال). ولا يزال نحو 2,558 شخصاً في عداد المفقودين ومجهولي المصير (يتوزعون بين 1,225 امرأة و1,333 رجلاً) بين مخيمات شمال شرق سوريا ومربعات احتجاز نائية.
- **الناجون والناجيات:** وصل العدد الإجمالي للناجين والناجيات من قبضة داعش إلى 3,593 شخصاً (وتفصيلهم المباشر: 1,211 امرأة، 339 رجلاً، 1,074 طفلة، و961 طفلاً)، حيث أُنقذوا عبر شبكات إنقاذ معقدة ورصد مالي وتنسيق عابر للحدود.
- **الشهداء والمقابر الجماعية:** سقط أكثر من 5,000 شهيد في الأيام الأولى للهجوم في مجازر جماعية موثقة كقرية "كوجو". وتم اكتشاف 93 مقبرة جماعية حتى الآن في شنكال ومحيطها، نجا من مجازرها 29 شخصاً فقط. وتم تسليم رفات 162 شهيداً رسمياً إلى ذويهم وسط بطء شديد في فتح بقية المقابر ومطابقة العينات الجينية (DNA) جراء إنهاء ولاية فريق التحقيق الدولي (UNITAD) وشح التخصيصات المالية لدائرة المقابر الجماعية والطب العدلي.
- **الضحايا والأيتام والمقدسات:** أدت عمليات الإبادة والمجازر إلى تخليف 2,745 يتيماً، في حين تضمن التدمير الثقافي والديني تفجير 68 مزاراً ومحقداً دينياً إيزيدياً على يد التنظيم.
- **النزوح الهيكلي والهجرة:** تسببت الكارثة في نزوح واسع لا تزال آثاره قائمة؛ حيث يتواجد حالياً 135,860 نازحاً داخل المخيمات في إقليم كوردستان، بينما يقطن 189,337 نازحاً في مناطق متفرقة خارج المخيمات داخل الإقليم. كما هاجر أكثر من 120,000 إيزيدي إلى خارج العراق بحثاً عن الأمان واللجوء.

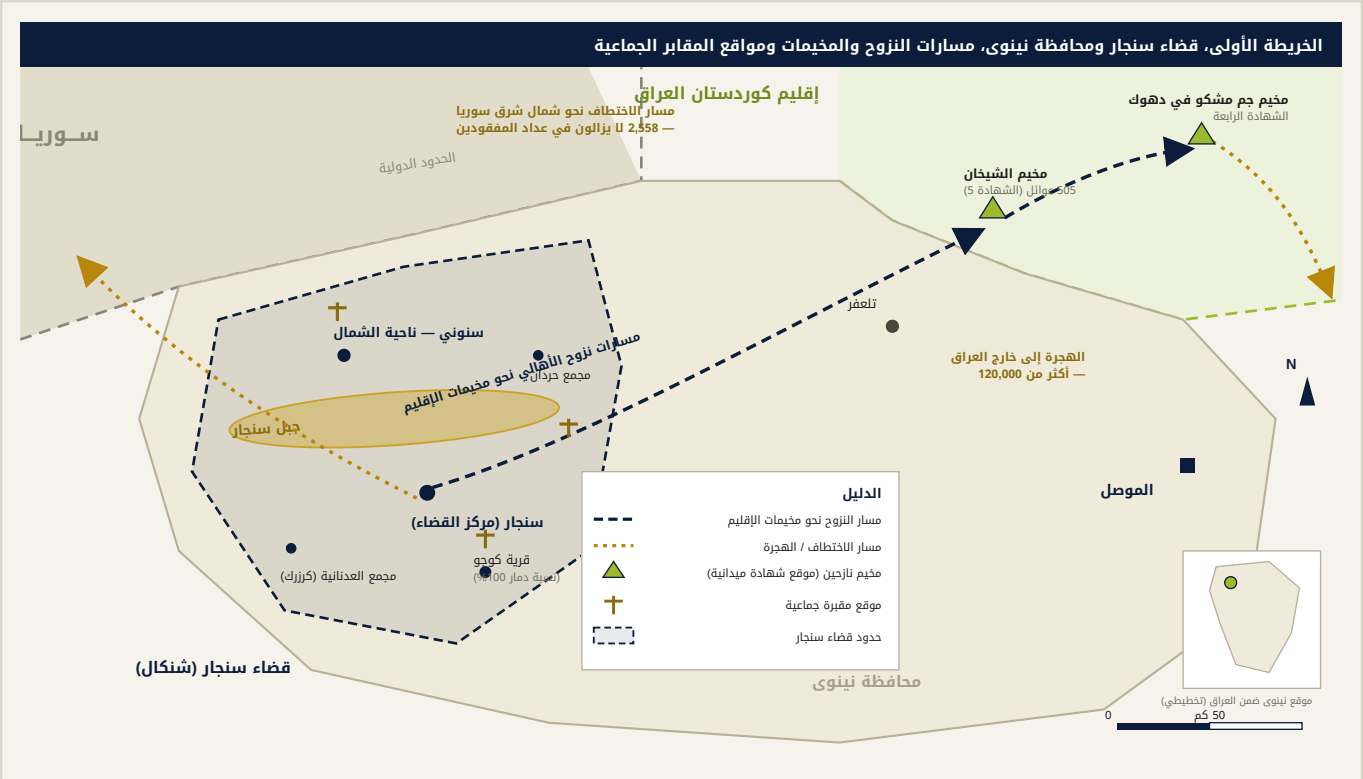

الخريطة 1 — خريطة ميدانية تخطيطية لقضاء سنجار (شنكال) ومحافظة نينوى: مسارات نزوح الأهالي نحو المخيمات في إقليم كوردستان (دهوك / الشيخان)، مواقع المقابر الجماعية (93 مقبرة مكتشفة بينها كوجو ومحيط القضاء)، ناحية الشمال (سنوني)، والمواقع الرئيسة الواردة في الشهادات الميدانية. رسم تخطيطي — ليس بمقياس حقيقي.

المنهجية الميدانية:

تعتمد المنهجية الميدانية لهذا التقرير على مقاربة **"التقاطع الميداني والاستقصائي المركب" (Triangulation Methodology)** برعاية وتطبيق ميداني مباشر من منظمة السلام والحرية (PFO). لا تكتفي المادة بمسح التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الأممية والحقوقية (IOM, UN-Habitat, C4JR, Yazda, FYF) والبيانات الإخبارية لمكتب إنقاذ المختطفين، بل ترتكز بأساس جوهري على ست مقابلات استقصائية ونوعية شملت ركائز المكون الإيزيدي والفاعلين الحقوقيين: الناشط المدني والحقوقي بداخل سنجار **(فيصل غانم)**، مديرة المشاريع في منظمة ئيمة للتنمية البشرية **(كولجن)** وقصة الناجية، المناصر والناشط الدولي والناجي مدير مشروع "Nobody's Listening" **(ذِكران متو)**، النازح القاطن في المخيمات منذ 12 عاماً **(قاسم محمود مراد)**، الإدارة المحلية والإدارية لمخيمات دهوك **(المختار قادو)**، والباحث والمستشار في بناء السلام وحل النزاعات **(خضر دوملي)**. يرافق ذلك استدماج المواقف والبيانات السياسية.

الشكل 2 — مرجع: أقضية محافظة نينوى، ويقع قضاء سنجار في غرب المحافظة. (خريطة مرجعية من الأرشيف)

ثانياً: شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence)

الشهادة 1 من 6

“

فغ

فيصل غانم

الناشط المدني والحقوقي — داخل سنجار

1. شهادة الناشط المدني والحقوقي (فيصل غانم) – واقع سنجار والخدمات والتعويضات

يقدم الناشط المدني فيصل غانم قراءة ميدانية لواقع قضاء سنجار بعد 12 سنة من الإبادة، مبيناً أن التقديرات تشير إلى عودة نحو 180 إلى 190 ألف شخص إلى سنجار، لكن المستقرين في قراهم ومجمعاتهم الأصلية لا يتجاوزون 150 ألفاً، لكون 20% تقريباً من العائدين اضطروا للاستقرار في مناطق كـ ناحية الشمال (سنوني) ومركز القضاء بسبب التدمير الكامل لبعض المجمعات والقرى، بينما لا يزال أكثر من 200 ألف شخص في طي النزوح. ويعزو امتناع الكثيرين عن العودة إلى تفاوت الأسباب بين من لديهم أعمال واستقرار في الإقليم، وبين من تدمرت بيوتهم بالكامل كأهالي مجمع العدنانية (كرزرك) وقرية كوجو (بنسبة دمار 100%) ومجمع الجزيرة وحردان وغيرهم، إضافة إلى فئات فقدت معظم عوائلها وتخشى العودة لنفس أماكن الفاجعة. يرى غانم أن الوضع الأمني مستقر عموماً ولا يمنع العودة، لكن المشكلة الكبرى هي تراجع الخدمات؛ فالتعليم يشهد اكتظاظاً كبيراً بوجود 60 طالباً في الصف الواحد واعتماد 3 إلى 4 دوامات يومية في المدرسة الواحدة. الخدمات الصحية سيئة جداً، والكهرباء ضعيفة، والماء يعتمد كلياً على الآبار والتجهيز الذاتي لغياب الكوادر والتجهيزات الحكومية (حيث تضم دائرة كهرباء ناحية الشمال كاملة 6 موظفين فقط بينما تحتاج العشرات). تؤكد الشهادة أن الحكومة لم تبنِ بيتاً واحداً ولم تقدم أي تعويض مالي للأهالي عن دورهم المدمرة، واقتصر الترميم على المنظمات بجهود غير كافية. أما عن قانون الناجيات، فيراه قانوناً ممتازاً لكن نسبة تنفيذه لا تتجاوز 10% المحصورة بالرواتب، مع تعطيل توزيع الأراضي والرعاية الصحية وتوثيق المقابر والتعويض الجماعي. ومع تراجع التمويل الدولي، انقطعت برامج الدعم النفسي بنسبة 90%، ويتلخص مطلب الأهالي الأساسي في كشف مصير المفقودين، وعودة النازحين وتوفير الخدمات، والاعتراف الرسمي بالإبادة الجماعية.

> **"تؤكد الشهادة أن الحكومة لم تبنِ بيتاً واحداً ولم تقدم أي تعويض مالي للأهالي عن دورهم المدمرة، واقتصر الترميم على المنظمات بجهود غير كافية."**

ثانياً: شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence)

الشهادة 2 من 6

ك

كولجن

مديرة المشاريع — منظمة ئيمة للتنمية البشرية

2. شهادة مديرة المشروع في منظمة ئيمة للتنمية البشرية (كولجن) والقصة الحية للناجية

توضح الناشطة كولجن، مديرة مشروع تعمل في منظمة ئيمة للتنمية البشرية، أن الدعم والاهتمام الدوليين بقضية الإيزيديين تراجع بشكل كبير في عام 2026 مقارنة بالسنوات الأولى للإبادة (2014-2016)، متأثراً بأزمات عالمية أخرى. وتصف الواقع المعيشي والنفسي في المخيمات حالياً بأنه بات أسوأ مما كان عليه سابقاً، مع شعور الناس بالإنهاك واليأس من المطالبات المستمرة التي لا تحقق نتائج ملموسة. تؤكد كولجن أن أبرز ما تم تطبيقه من قانون الناجيات حتى الآن هو صرف الرواتب الشهرية للناجيات، بينما بقية الفقرات المتعلقة بالتأهيل والتعويضات والأراضي لا تزال معطلة، فضلاً عن التعقيدات الإدارية في المعاملات التي تجبر الناجيات على إعادة الـ (Flashbacks) والصدمات لإثبات حقوقهن.

تؤكد كولجن أن مشاريع التمكين الاقتصادي والتنموي تُعد مهمة وذات أثر إيجابي، إذ تسهم في تطوير مهارات النازحين وخاصة الناجيات، وتعزيز اعتمادهن على أنفسهن، وتحسين فرص كسب العيش على المدى الطويل. إلا أنها ترى أن هذه المشاريع لا ينبغي أن تكون بديلاً عن خدمات الصحة النفسية والحماية والخدمات الأساسية، بل مكملة لها، خاصة وأن العديد من النازحين ما زلن يحتجن إلى دعم نفسي واجتماعي مستمر قبل أو بالتوازي مع برامج التمكين الاقتصادي. وتعتبر أن خطط إغلاق المخيمات أو إرجاع الأهالي بمبالغ بسيطة دون تهيئة سنجار أمنياً وخدمياً وتوفير التعويضات هي قرارات غير عادلة تضع الناس بين نارين. وتختتم توصياتها بضرورة توفير خدمات متخصصة داخل سنجار، إشراك الناجيات والمجتمع الإيزيدي في تصميم خطط العودة وإعادة الإعمار، ضمان أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة، تعزيز المساءلة عن الجرائم ودعم جهود البحث عن المفقودين، التطبيق الشامل لكافة فقرات قانون الناجيات، وتحقيق العدالة والاعتراف الشامل بالإبادة.

> تشارك كولجن قصة إحدى الناجيات تختصر عمق المعاناة التي تواجه النساء بعد العودة إلى سنجار؛ فهذه الناجية كانت تستقر في المخيم وتتلقى جلسات دعم وتأهيل نفسي منتظمة ومستمرة من قبل معالجة نفسية متخصصة، واستطاعت أن تخطو خطوات إيجابية وتتزوج وتكوّن حياة جديدة. لكن مع تراجع الخدمات في المخيم وضغوط العودة، قررت العائلة العودة إلى سنجار كقرار جماعي دون التفكير بالاحتياجات الفردية والصحية الخاصة للناجية. بمجرد وصولها إلى سنجار، اصطدمت بفراغ خدمي وطبي كامل، حيث هناك نقص في الخدمات الصحية والنفسية، كما أن انقطاع العلاقة العلاجية أو اضطرار الناجية إلى تغيير المعالج النفسي يؤثر سلباً على استقرارها النفسي، خاصة بعد بناء الثقة مع مقدم الخدمة خلال فترة العلاج. وأصبح خيارها الوحيد لمتابعة علاجها هو السفر المستمر والشاق إلى مدينة دهوك، وهو أمر يترتب عليه تكاليف مالية باهظة يعجز وضعها المادي عن تحملها. والأقسى من ذلك، أن مجرد عبورها طريق السفر يمر بالقرى والمناطق التي شهدت أحداث الخطف والإبادة عام 2014، مما يعيد إليها ذكريات الفاجعة (Flashbacks) والصدمة (Trauma) في كل رحلة ذهاب وإياب. أدى هذا الوضع إلى تدهور حالتها النفسية من جديد، لتجد نفسها محاصرة بين عجزها عن تحمل مشقة وتكلفة السفر واستعادة الذكريات المؤلمة، وبين حرمانها من الدعم النفسي الذي تحتاجه.

ثانياً: شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence)

الشهادة 3 من 6

“

ذ

ذِكران متو

الناشط والمناصر الدولي والناجي — مدير مشروع "Nobody's Listening"

3. شهادة الناشط والمناصر الدولي والناجي (ذِكران متو) – مشروع Nobody's Listening والعدالة الدولية

يقدم ذِكران متو، مدير مشروع "Nobody's Listening" والناجي الذي قضى أكثر من سنتين في أسر داعش، تحليلاً حول موقع القضية الإيزيدية على الساحة الدولية. يؤكد ذِكران أن الملف الإيزيدي لا زال على طاولة الأجندة الدولية ولم يختفِ، لكنه لم يعد في مقدمة الأولويات كما كان في السنوات الأولى؛ حيث يواجه العالم أزمات وحروباً كثيرة جعلت الاهتمام يتراجع. يرى ذِكران أن المشكلة الأكبر هي عامل الوقت الذي يعمل ضد مصالح الضحايا والناجين؛ فالأمر يتطلب تحويل الاعتراف بالإبادة من مجرد تعاطف إلى سياسات مستمرة وقرارات قابلة للقياس، مشدداً على أن الإبادة لا تنتهي بتوقف القتل بل تستمر آثارها لعقود، وأن مسؤولية ملاحقة عناصر داعش تقع على عاتق المجتمع الدولي كون التنظيم ضم عناصر من أكثر من 80 دولة.

يشخص ذِكران أكبر فجوة بين الاعتراف والتنفيذ، مبيناً أن الشعارات السنوية مثل "لن ننسى" لا تعني شيئاً ما لم تتحول إلى مدارس ومستشفيات وبيوت وفرص عمل وعدالة وأمن وعودة كريمة. يوضح ذِكران كيف تم استخدام التكنولوجيا والفن والواقع الافتراضي عبر مشروع "Nobody's Listening" لتقليص المسافة بين الإنسان الذي يستمع للقصة والذي عاشها، ليكون المعرض أداة تعليمية وحافظة للذاكرة في البرلمانات والدبلوماسيات والجامعات العالمية. وفيما يخص الحراك الإيزيدي في أوروبا، يرى أنه جزء حيوي لإبقاء القضية حية، لكن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الحكومتين في بغداد وأربيل اللتين تبديان تقصيراً وبطئاً شديدين، مستدلاً بنقص ميزانية دائرة المقابر الجماعية والطب العدلي ببلد غني كالعراق.

وفي ملف المحاكمات والجنايات، يستغرب ذِكران عدم محاكمة أي عنصر من داعش في العراق بتهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية واقتصار الأحكام على قانون الإرهاب فقط، مقارنة بصدور أحكام في دول أوروبية كـ ألمانيا بتهم الإبادة. وفي جانب السرد الميداني الإنساني، يروي ذِكران حالة مؤلمة أثناء عمله مع اللجنة الدولية للشؤون المفقودين (ICMP) لجمع عينات الـ DNA في ألمانيا؛ حيث تواصل مع فتاة إيزيدية لوالد مفقود في الموصل لإجراء الفحص، وعندما سمعت بطلب أخذ العينات انهارت بكاءً لأنها كانت متمسكة بأمل حيازة والدها على قيد الحياة، واعتبرت فحص الـ DNA إعلاناً لاستشهاده. يؤكد ذِكران أن تأخير فتح المقابر الجماعية ومطابقة العينات يمنع آلاف العائلات (ومنهم والدته التي تنتظر رفات أخيه المفقود) من الارتياح ودفن أحبائهم للبدء بحياة جديدة. يختتم ذِكران توصياته بالدعوة للانتقال من التركيز على الماضي والتعاطف إلى التركيز على الحاضر وإنهاء آثار الإبادة، بوضع خطة وطنية ودولية ممولة بجدول زمني محدد للإعمار والعودة والكشف عن المفقودين.

> **"الشعارات السنوية مثل "لن ننسى" لا تعني شيئاً ما لم تتحول إلى مدارس ومستشفيات وبيوت وفرص عمل وعدالة وأمن وعودة كريمة."**

الشكل 3 — أعمال إخراج الرفات من إحدى المقابر الجماعية في سنجار؛ اكتُشفت 93 مقبرة جماعية حتى الآن في شنكال ومحيطها، وسُلّم رفات 162 شهيداً رسمياً إلى ذويهم. (صورة من الأرشيف الميداني)

ثانياً: شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence)الشهادتان 4 – 5 من 6

“

قاسم محمود مراد

المواطن النازح منذ 12 عاماً — مخيم جم مشكو، دهوك

4. شهادة المواطن النازح منذ 12 عاماً (قاسم محمود مراد - مخيم جم مشكو)

ينقل قاسم مراد تجربة العيش القاسية داخل مخيم جم مشكو بـ دهوك، موضحاً أن استبدال الخيام بالكرفانات لم يخفف قسوة الحر الشديد أو البرد القارس، حيث يشتري الأهالي وسائل التبريد والتدفئة من قوتهم الخاص وسط خدمات صحية أولية تقتصر على المسكنات وأدوية الأطفال. ويرسم قاسم صورة قاتمة لقطاع التعليم العربي في المخيم التابع لدهوك، مشيراً إلى تراجعه الشديد وغياب الكوادر والمتابعة، مما أدى لانتشار الأمية بين أطفال الصفين الرابع والخامس الابتدائي جراء الاكتظاظ ونظام الشفتات الثلاثة.

يوضح قاسم أن السبب الرئيس لبقاء العوائل في المخيم وعدم العودة لسنجار هو الفقر والاعتماد على العمل الزراعي بالأجر اليومي في البساتين المجاورة من 4 صباحاً حتى 9 مساءً مقابل 8,000 إلى 9,000 دينار فقط لتأمين قوت اليوم؛ حيث إن العودة لسنجار تعني فقدان مصدر العيش الوحيد لعدم توفر الفرص وهدم أكثر من 80% من المنازل هناك. ويصف قاسم الحالة النفسية للسكان بالمتدهورة وشعورهم وكأنهم محبوسون في "سجن أو قفص مغلَق"، مؤكداً أن التعويضات الحكومية معدومة ولم تستلم سوى 5 عوائل مبالغ التعويض في مخيم يضم 1,800 كرفانة. وأمام هذا اليأس، يشدد قاسم على أن المطلب الأساسي والأول لغالبية الأهالي هو "الهجرة الجماعية والخروج من البلاد بأي طريقة".

“

المختار قادو

مختار مخيم الشيخان

5. شهادة مختار مخيم الشيخان (قادو) – غلق المخيمات وعرقلة التمليك

يعرض قادو واقع 505 عوائل تقطن مخيم الشيخان تحت خيام نايلون ممزقة تواجه أخطار الحرائق والبرد والحر، وسط انقطاع شبه تام للسلات الغذائية والدعم المالي والخدمات الإغاثية التي كانت تقدمها منظمات مثل (LWF) و(IOM). ويرى قادو أن قرارات وزارة الهجرة بإغلاق المخيمات دون بدائل تربك الأهالي؛ إذ إن 70% منهم لا يملكون المال لبناء منازلهم أو إعالة عوائلهم في سنجار في ظل الصراعات السياسية والأمنية وغياب الخدمات.

وفي ملف تمليك الدور والتعويضات، يوضح قادو أن القرارات الحكومية السابقة لم تحقق التمليك سوى لـ 40% في قضاء سنجار عامة وأقل من 10% لساكني المخيم، فضلاً عن كون المنازل المبنية منذ السبعينيات لا تتسع للعوائل المتشعبة. ويسلط المختار الضوء على المعاناة المعقدة للأرامل وزوجات المفقودين في تسيير المعاملات دون دعم، وتفكير الشباب بالهجرة لغياب الاستقرار. وتتلخص المطالب في: توفير سنجار آمنة خالية من الميليشيات تحت حماية دولية والاعتراف بالإبادة، توفير الخدمات والجامعات والمستشفيات وفرص العمل، وإنهاء التهميش واعتبار الإيزيديين مواطنين من الدرجة الأولى.

الشكل 4 — الحياة اليومية داخل أحد مخيمات النزوح في إقليم كوردستان، حيث لا يزال 135,860 نازحاً داخل المخيمات بعد اثني عشر عاماً على الإبادة. (صورة من الأرشيف الميداني)

ثانياً: شهادات وإفادات المقابلات الميدانية الاستقصائية (PFO Primary Evidence)

الشهادة 6 من 6

“

خد

خضر دوملي

باحث في حل النزاعات وبناء السلام — مستشار مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك

6. شهادة خضر دوملي- باحث في حل النزاعات وبناء السلام، مستشار مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك. تشريح خطابات الكراهية والسلام الديجيتال

يقدم الأستاذ خضر دوملي – الباحث في حل النزاعات وبناء السلام ومستشار مركز دراسات السلام في جامعة دهوك – تحليلاً رصيناً لظاهرة تفشي خطاب التحريض على الكراهية ضد الأقليات؛ حيث يؤكد أن حجم هذه الخطابات يرتفع وتتسع نوعيتها السلبية وفقاً للسياقات والأحداث والوقائع الميدانية. شهدت المناطق الإيزيدية والسنجارية منذ عام 2017 موجات متلاحقة من خطابات الكراهية، أكثرها ضراوة شُنت عقب حادثة الأخبار الملفقة بخصوص احتراق جامع الرحمن، وتشويه التصريحات المتعلقة بآثار الإبادة، وقضايا تحقيق العدالة، ثم وفاة المرجع الديني الأعلى بابا الشيخ. ورغم أن الانجرار وراء هذه الخطابات يوسع من خوارزميات الانتشار والتعليقات على المنصات الرقمية لفتح شهية التضليل، إلا أن هناك استجابة أفضل نسبياً من الفترات السابقة، مستدلاً بالتعليقات المشينة التي صدرت من شخصيات تحمل ألقاباً دينية عقب إشادة مستشار رئيس الوزراء العراقي الدكتور خلف سنجاري بتضحيات البارزانيين وضرورة الإنصاف.

يشير دوملي إلى أن منصات التواصل الاجتماعي (التيك توك، الفيسبوك، والاستغرام) تُعد الأكثر تأثيراً في تغذية الخطاب التحريضي، مقابل تراجع الخطاب المنبري الديني الشفهي خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتكمن الخطورة الكبرى في المجموعات المغلقة والمفتوحة عبر تطبيق "الواتساب" لسهولة التلاعب بالنصوص وتوظيف أحداث الماضي. يشدد دوملي على أن انتشار التحريض ضد الأقليات يهدد السلم المجتمعي، ويضرب الثقة بين المكونات، ويسبب القلق والنفور، ويرسم صورة سوداوية للمستقبل. وتستدعي مواجهة هذا الخطر نهجاً مزدوجاً: الأول عبر تفعيل القوانين القائمة وتفعيل دور الإعلام لتجفيف منابع التجهيل والتطرف الفكري وبناء سرديات إيجابية؛ والثاني عبر تبني منهجية السلام الرقمي الحديثة (Digital Peace Concept Approach) التي ترتكز على نشر معرفة السلام والعدالة، وتنفيذ حملات مناصرة لمجتمعات متضامنة، والتشبيك الذكي لردع المنصات المحرضة وتحجيمها بالسرديات المعاكسة والاستجابة القانونية.

وفي سياق المسؤوليات المؤسسية، يحث دوملي أوقاف الأديان (السني، الشيعي، الإيزيدي، والمسيحي) على مواصلة إصدار بلاغات ودوريات علنية تصرح بفضح السرديات التكفيرية ومعاقبة المروجين لها تحت مظلتها الرسمية. أما بشأن الاستجابة الحكومية في نينوى والمركز، فيرى دوملي عدم وجود جدية ملموسة في تتبع منصات التكفير رغم التبليغات، مما يفرض على ممثلي المجتمع الإيزيدي ممارسة مناصرة مستمرة وتزويد السلطات بأدلة ثبوتية موثقة. ويرى أن تطوير مبادرات حكومية مثل صفحة "بلغ" لملاحقة خطابات الكراهية ضد المسيحيين والإيزيديين ومحاسبة الجناة سيمثل رادعاً معرفياً وقانونياً، خاصة وأن القصور لا يقتصر على التشريعات (كالمادة 372 من قانون العقوبات) بل في البيئة المجتمعية المشجعة وضعف إقامة الدعاوى القضائية من قبل الضحايا. ويحذر دوملي من أن التهديد والتكفير المستمر يضرب السلامة النفسية للناجيات وعوائلهم، ويعيدهم إلى تروما وخوف أجواء 2014، مما يعرقل الاستقرار ومسارات بناء الثقة والعيش المشترك، لافتاً إلى وجود أطراف وسياسيين يستفيدون من تعطيل عودة الإيزيديين والمسيحيين لمنع تشكل ثقلهم العددي والتأثير في رسم ملاح سنجار والموصل مستقبلاً.

الشكل 5 — نزوح آب/أغسطس 2014: عوائل إيزيدية تعبر سفوح جبل سنجار تحت ظروف مناخية وإنسانية قاتلة. (صورة من الأرشيف الميداني)

القسم الثالث

ثالثاً: تفكيك خطابات الكراهية وتأثيرها على السلامة النفسية والعودة

تشكل خطابات الكراهية والتحريض التكفيري بُعداً مكملاً للعدوان البنيوي على المكون الإيزيدي؛ إذ تتجاوز آثارها التلاسن الرقمي لتصطدم بمسارات بناء الثقة والاستقرار المجتمعي. يتسق التحليل الميداني لمنظمة السلام والحرية (PFO) مع تشخيص الخبير خضر دوملي في أن الموجات التحريضية التي أعقبت الحوادث المفتعلة (كالأخبار الملفقة عن جامع الرحمن أو التصريحات المستقطعة) تركت جروحاً عميقة في السلامة النفسية للناجيات والناجين وعوائلهم. يجد الضحايا المباشرون للإبادة أنفسهم أمام إعادة إنتاج قسرية لآثار ما بعد الصدمة (PTSD) واضطرابات القلق الحاد عند تصاعد النبرة التكفيرية، حيث تُستعاد ذكريات وآلام آب/أغسطس 2014 وشعور الانكشاف الأمني والقومي.

يتعدى خطر الخطاب التحريضي الأثر النفسي الفردي ليعرقل قرارات العودة الطوعية إلى سنجار؛ إذ تسعى جهات دينية وسياسية متطرفة إلى استغلال حالة اللااستقرار والإبقاء على الخطاب التكفيري لعرقلة إعادة التشكيل الديموغرافي الطبيعي للقضاء ومحافظة نينوى، وحرمان الإيزيديين والمسيحيين من ثقلهم العددي والسياسي المبتغى في رسم مستقبل المنطقة. يضاف إلى ذلك غياب البيئة التشريعية الناجزة بالرغم من وجود مواد في قانون العقوبات العراقي (مثل المادة 372)، حيث يعاني خيار اللجوء للقضاء من تعقيدات سياقية وخوف الضحايا من الانتقام، فضلاً عن القصور في استجابة الأجهزة الأمنية والرقابية للتبليغات عن الحسابات والمجموعات المغلقة (كالواتساب وتيك توك) التي تبث سموم التكفير. تتطلب معالجة هذا الخطر تجفيف منابع الجهل والتطرف الفكري، وتفعيل آليات السلام الرقمي (Digital Peace Concept Approach)، وإلزام المؤسسات الدينية الرسمية بإصدار بلاغات دورية وعقوبات رادعة للمحرضين.

القسم الرابع

رابعاً: التقييم القضائي وتفعيل العدالة الدولية والتعويضات

يكشف التقييم القضائي بعد عقد ونيف عن شرخ عميق بين المسارين الدولي والوطني؛ ففي الوقت الذي نجحت فيه الجهود الحقوقية الدولية والمحلية عبر مؤسسات مثل (Yazda, FYF, مشروع Nobody's Listening) في تفعيل مبدأ "الولاية القضائية العالمية" (Universal Jurisdiction) واستصدار أحكام بالسجن المؤبد في محاكم أوروبية (في ألمانيا، هولندا، السويد، وبلجيكا) أدانت عناصر داعش بجرائم الإبادة الجماعية والعبودية الجنسية والعنف الجنسي، لا يزال القضاء الاتحادي العراقي يفتقر لنص تشريعي يدرج الجرائم ضد الإنسانية والإبادة ضمن المنظومة الجنائية الوطنية، محاكماً عناصر التنظيم وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، وهو تكييف قاصر يكتفي بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي ويطمس التوثيق الجنائي لجريمة الإبادة بحق الضحايا الإيزيديين.

أما بالنسبة لـ قانون الناجيات الإيزيديات رقم 8 لسنة 2021، فيؤكد الحقوقيون والناشطون أن نسبة تنفيذه الفعلي لا تتعدى 10% محصورة بالرواتب المالية الشهرية لـ 2,216 مستفيداً. في المقابل، تعاني مواد تمليك الأراضي (التي لم تتجاوز 10%)، والتسهيلات التعليمية، والرعاية الصحية، والتعويض الجماعي، وتوثيق المقابر من تعطيل كامل، مع تعقيدات قنصلية وبيروقراطية تجبر الناجيات في الشتات والعراق على تكرار سرد الصدمات. يضاف إلى ذلك امتناع القضاء العراقي عن إصدار "حجج وفاة" رسمية للمفقودين الـ 2,558 قبل انقضاء مدد زمنية طويلة، مما يضع الأرامل في ضياع حقوقي يمنعهن من التصرف بالملكية أو إدارة أموال القاصرين أو الشمول بالرعاية الاجتماعية والتقاعد.

القسم الخامس

خامساً: التحليل السياسي والأمني لتفكيك اتفاقية سنجار 2020 وتصريحات القوى الوطنية

تشكل "اتفاقية سنجار" الموقعة عام 2020 بين بغداد وأربيل برعاية البعثة الأممية (UNAMI) النموذج الأبرز للجمود السياسي والإداري؛ حيث تعثر تطبيقها الميداني جراء ستة محددات هيكلية تعيق الاستقرار والعودة:

تتمثل الإشكالية الأولى في التعدد المسلح والسيطرة الفصائلية؛ حيث رفضت "وحدات مقاومة سنجار" (YBŞ) إخلائها للقضاء، وقامت هيئة الحشد الشعبي بدمج أعداد كبيرة من عناصرها ضمن ملاكاتها الرسمية (اللواء 78 واللواء 80)، مما منح هذه العناصر غطاءً قانونياً ومرتبات حكومية اتحادية وصعّب إخراجهم أمنياً. وترتبط بها الإشكالية الثانية المتمثلة في انكسار الثقة بالمنظومة الأمنية الرسمية؛ حيث يرفض الشارع الإيزيدي تسليم أمن القضاء لقوات خارجية نتيجة الصدمة التاريخية المتمثلة في انسحاب القوات العسكرية عام 2014، والتمسك بااشتراط أن تكون القوة الأمنية الحامية مشكلة حصراً من أبناء سنجار الإيزيديين لضمان عدم تكرار الخذلان.

وتظهر الإشكالية الثالثة في الازدواجية الإدارية والنزاع على السلطة؛ إذ يُدار القضاء بسلطتين متناحرتين: إدارة شرعية تعمل من دهوك، وإدارة ذاتية تعمل من داخل سنجار بدعم من الحشد وYBŞ، دون التوافق على اختيار قائممقام جديد. وتتعمق الأزمة بالإشكالية الرابعة المتمثلة في التهميش المحلي؛ إذ صُيغت الاتفاقية بأسلوب فوقي في الغرف المغلقة دون إشراك الشيوخ والناشطين والقوى الميدانية، مما جعلها في نظر الشارع الإيزيدي صفقة سياسية لتقاسم النفوذ، بالتوازي مع التنافس الحزبي وتراجع التمويل الدولي المباشر لمنظمات المكونات (كما أطرت نقاشات منظمة PFO). أما الإشكالية الخامس والسادسة فتتعلقان بالتنافس الجيوسياسي الإقليمي جراء الضربات الجوية التركية المسيرة واستهداف المقرات، ورؤية الفصائل الإقليمية لسنجار كممر حيوي يربط الموصل بالحدود السورية، فضلاً عن بقاء سنجار ضمن المناطق المتنازع عليها المشمولة بالمادة 140 الدستورية، مما يرهن الملفات الأمنية والخدمية بالتجاذبات الانتخابية والسياسية بين بغداد وأربيل.

> وفي هذا السياق، يتطابق بيان ملبند نينوى للحزب الشيوعي الكوردستاني بمناسبة الذكرى الـ 12 للإبادة مع هذه المطالب؛ حيث دعا البيان إلى اعتبار الجينوسايد مسألة عامة تخص كل الشعب العراقي، والتأكيد على ضرورة إنهاء الصراعات الداخلية والإدارة المزدوجة في سنجار، والحد من استغلال تجار الحروب للقضية، وتشكيل محكمة دولية لمعاقبة المجرمين، والضغط على الحكومة لإيقاف القصف التركي، ووضع خطة تنمية شاملة تنهي التهميش التاريخي ومظاهر السلاح، مع فتح باب التطوع لأبناء المنطقة في صفوف القوات الرسمية لحماية مناطقهم.

القسم السادس

سادساً: التوصيات التشغيلية

أولاً: التوصيات قصيرة المدى

- **تجريم ومحاسبة محرضي الكراهية:** ملاحقة وإغلاق الحسابات والمنصات التحريضية الرقمية عبر السوشيال ميديا وتطبيق "بلغ"، وإلزام الأوقاف الدينية بإصدار بلاغات دورية ومحاسبة الشخصيات والمحرضين تحت مظلتها الرسمية لحماية الأقليات والسلامة النفسية للناجيات.
- **الإسراع بتعويض المتضررين وتسهيل المعاملات:** الإسراع الفوري بصرف التعويضات المالية للمتضررين عن دورهم وممتلكاتهم المدمرة، وتيسير الإجراءات البيروقراطية والقنصلية للناجيات والناجين في الشتات دون الحضور الشخصي، وإطلاق نافذة تمليك الدور رسمياً وفق المرسوم 320/2022.
- **وقف الإغلاق القسري للمخيمات وتأمين الدعم:** التوقف عن غلق المخيمات دون توفير بدائل أمنية وخدمية جاذبة، وإعادة حصص الإغاثة الغذائية والمالية، وتوفير فرق الدعم النفسي الجوالة في المخيمات وسنجار.

ثانياً: التوصيات طويلة المدى

- **التنمية الشاملة وخلق فرص العمل:** إطلاق خطة تنموية ممولة لتأهيل البنية التحتية والآبار الزراعية والخدمات في سنجار، وتوفير فرص عمل مستدامة ومشاريع تمكين اقتصادي مكملة لخدمات الحماية والصحة النفسية للحد من النزيف السكاني والهجرة.
- **العدالة الجنائية وتفعيل بناء السلام الرقمي:** سن قانون جنائي عراقي يقر بصريح النص بـ "جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية"، واعتماد استراتيجيات السلام الرقمي (Digital Peace Concept) لتفكيك التطرف، وتخصيص ميزانية دائمة للطب العدلي والمقابر الجماعية لمطابقة عينات الـ DNA.
- **التأمين الأمني والإداري والتخليد:** تشكيل قوة أمنية رسمية ومحلية قوامها من أبناء سنجار حصراً، وإنهاء الإدارة المزدوجة، وإقرار اعتراف رسمي بالجينوسايد من البرلمان العراقي، وإنشاء متحف وطني للإبادة لتخليد الذاكرة ومنع تكرار المأساة.

منظمة السلام والحرية (PFO)

نحو العدالة والكرامة والعودة المستدامة.

إعداد وكتابة التقرير: **نيدار سعيد**
منظمة السلام والحرية (PFO)

للتواصل
منظمة السلام والحرية (PFO)
العنوان: العراق – إقليم كوردستان – أربيل
تلفون: 009647707600575
إيميل: pfo@pfo-ku.org

© 2026 منظمة السلام والحرية (PFO). جميع الحقوق محفوظة.